

نفي السماع في الإسناد بين الرواة
للدلالة على الوهم
عند الأئمة النقاد



د. سامي رياض بن شعلال

أستاذ الحديث وعلومه

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة

ملخص البحث باللغة العربية

يتناول البحث مسألة منهجية مهمة في علوم الحديث، وهي ضرورة تفسير مصطلحات نقاد الحديث في إطار منهجهم العام، ويؤكد البحث أيضا على أنّ هذه الغاية المنشودة لن تتحقق إلا بالفهم الصحيح لكلامهم، من خلال القراءة الموسعة الواعية المتأنية، وموضوع البحث يتضمن دراسة لمجموعة من الأحاديث أطلق عليها النقاد "ألفاظ عدم السماع"، ومرادهم استغراب السند، وبيان الوهم والخطأ، بعيدا كلّ البعد عن معنى الانقطاع في السند، ولكي تتضح هذه المسألة، أورد الباحث بعض الأمثلة على ما فسر خطأ من كلام الأئمة، مع بيان المراد الصحيح، ثمّ ليسجل أهمّ النتائج والتوصيات.

ملخص البحث باللغة الأجنبية

Cette recherche porte sur l'étude analytique de la terminologie des critiques des savants dans le cadre d'une vaste lecture textuelle patiente, l'idée du sujet s'articulant autour des paroles des savants promulguant des termes qui apparemment indiquent la rupture entre «les rapporteurs» des Hadiths, alors qu'ils pronent une autre signification qui prouve l'erronnement.

تمهيد

الحمد لله ربّ العلمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلاّ على الظالمين، وأشهد أنّ لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله، وصفيّه من خلقه وخليفه، صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد: فإنّ اتصال السند من أهمّ شروط صحة المرويات وقبولها، ويتحقق الاتصال بأن يسمع كل راوٍ ممّن فوقه مباشرة، يقول الإمام الشافعي رحمه الله: «ولا تقوم الحجة بخبر

الخاصة حتى يجمع أموراً، منها: أن يكون مَنْ حَدَّثَ به ثقةً في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون مِمَّنْ يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يُحَدِّثُ به على المعنى؛ لأنَّه إذا حَدَّثَ به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه، لم يدرِ لعلَّه يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أدَّاه بحروفه فلم يبق وجهٌ يخاف فيه إحالته الحديث.

حافظاً إذا حَدَّثَ به من حفظه، حافظاً لكتابه إذا حَدَّثَ به من كتابه، إذا شَرِكَ أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم، برياً من أن يكون مدَّلساً: يُحَدِّثُ عَمَّنْ لقيه ما لم يسمع منه، ويحدِّث عن النَّبِيِّ ما يحدِّث الثقات خلافة عن النَّبِيِّ. ويكون هكذا مَنْ فوقه مِمَّنْ حَدَّثَهُ حتَّى يُنتَهَى بالحديث موصولاً إلى النَّبِيِّ، أو إلى مَنْ انْتَهَى به إليه دونه، لأنَّ كلَّ واحد منهم مُثَبَّتٌ لمن حَدَّثَهُ، ومُثَبَّتٌ على مَنْ حَدَّثَ عنه، فلا يُسْتَغْنَى في كلِّ واحد منهم عَمَّا وَصَفْتُ»⁽¹⁾.

وقال الإمام يحيى بن محمد بن يحيى الذهلي رحمته الله: «لا يُكْتَبُ الخبرُ عن النَّبِيِّ ﷺ حتَّى يرويه ثقة عن ثقة، حتَّى يتناهى الخبر إلى النَّبِيِّ ﷺ بهذه الصفة»⁽²⁾.

ولمَّا كان اتصال السند أحد أهم أركان القبول، اتجهت عناية الأئمة النقاد نحو التنقيب على الأسانيد والبحث فيها، فما لم يتحقق فيه شرط الاتصال أعلوه بالانقطاع، ويقولون فلان لم يسمع من فلان، أو حديث مرسل، أو حديث منقطع، أو غير ذلك من الألفاظ الدالة على الانقطاع، معتمدين في ذلك على الواقع الحديثي.

ومن ذلك أن الإمام علي بن المديني سئل عن حديث رواه حماد بن زيد، عن علي بن جدعان، عن الحسن، عن الضحاك بن سفيان الكلابي، أن رسول الله ﷺ قال له: «يا ضحاك! ما طعامك؟»⁽³⁾... الحديث؟ فقال ﷺ: «حديث بصري، إسناده منقطع؛ لأنَّ الحسن لم يسمع من الضحاك، فكان الضحاك يكون

(1) الرسالة: (ص 370-372). تحقيق وشرح العلامة أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(2) ينظر الكفاية في معرفة أصول علم الرواية للخطيب البغدادي: (93/1). تحقيق إبراهيم بن مصطفى الديماطي، دار الهدى مصر، الطبعة الأولى (1423هـ-2003م).

(3) أخرجه أحمد في المسند: (24/25) برقم: [15747]، والطبراني في الكبير: (299/8) برقم: [8138].

بالبوادي ولم يسمع منه»⁽¹⁾.

واضح جدا من كلام الإمام علي بن المديني رحمه لله أن سبب إعلاله للحديث وجود انقطاع في سنده، إلا أنه قد يرد في كلام الأئمة النقاد التنصيص على نفي السماع، وليس مرادهم من ذلك الإعلال بالانقطاع، وإنما مقصدهم بيان الوهم والخطأ المتمثل في غرابة السند، فيعبرون عن تلك الغرابة بعدم سماع الراوي عمن روى عنه، ومن ذلك قولهم: فلان لا يُعرف له سماع من فلان، وقولهم: فلان لا يعرف بالأخذ عن فلان، وقولهم: لا أعرف لفلان عن فلان شيئا، وقولهم: فلان عن فلان ليس له نظام، وربما قالوا: فلان عن فلان لا يجيء، وغير ذلك من العبارات.

وهذه الألفاظ إنما أطلقت لبيان الخطأ والوهم؛ إذ معنى كلامهم: أن هذه الرواية بهذا السند لا تعرف عندهم، ولا يُعلم لبعض رواة السند رواية عن بعضهم البعض أصلا، أو أن الراوي لا يعرف برواية حديث معين عمن روى عنه، وإنما وقع الوهم والخطأ من أحد رواة الحديث.

ويتأكد هذا المعنى إذا كان الراوي معروفا بكثرة الرواية والآخذين عنه، «ثم لا تجيء روايته... إلا من طريق غريبة، يتفرد بها من ليس معروفا بالحفظ، أو ليس من أصحابه الملازمين له، والعارفين بحديثه... فإن الأئمة لا يقصدون في هذه المواضع إعلال الحديث بالانقطاع... وإنما العلة عندهم ممن دون هذا الراوي، فهو لم يثبت حتى يُعل بعدم سماعه من شيخه»⁽²⁾.

فتتلخص العلة في الآتي:

• بيان تفرد الراوي بما لم يتابع عليه.

(1) العلل لابن المديني: (ص/ 55) فقرة رقم: [64]. تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، (1980م).

(2) من كلام الشيخ طارق عوض الله وفقه الله. الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات: (ص/ 273). مكتبة ابن تيمية القاهرة، ط1 (1417هـ-1998م).

ويقول الدكتور حمزة المليباري حفظه الله مبينا اصطلاحات الأئمة في التعبير عن الخطأ والغرابة: «وللنقاد في مثل ذلك مصطلح معروف، وهو: (هذا لا يجيء)، ويروونه قرينة قوية على وجود الخطأ في الرواية، وهذا أمر دقيق لا يقتنع به إلا من مارس لغة القوم ومنهجهم في النقد، وللأسف نرى في كثير من الأبحاث المعاصرة ظاهرة الاعتراض على مثل هذا القول بإثبات المعاصرة بين الراويين وإمكانية اللقاء بينهما، مادحا لمذهب الإمام مسلم في ذلك». علوم الحديث في ضوء تطبيقات النقاد: (ص/ 168).

• غرابة السند، وأنّ الحديث غير معروف من هذا الوجه.
والمقصد من هذا البحث هو إبراز هذه المسألة من خلال الوقوف على جملة من الأمثلة، والتأكيد على ضرورة فهم مراد الأئمة النقاد فهما جيّداً، لتجنّب الاعتراض عليهم انطلاقاً من سوء فهم، أو حمل كلامهم على غيره مرادهم⁽¹⁾.

وقد حوت هذه الدراسة على مقدمة ومبحثين وخاتمة، فأما المقدمة فبيّنت فيها أهمية الفهم الصحيح لكلام الأئمة ولغتهم، وأما المبحث الأول فضمّنته جملة من الروايات أُعلّت بالانقطاع وعدم السماع؛ ليتضح الفرق بين حكم الأئمة على الروايات بالانقطاع، وبين العلة التي نحن بصدد بيان صنيعهم فيها، وذلك مضمون المبحث الثاني، ثمّ ختمت البحث بذكر نتائجه وجملة من التوصيات⁽²⁾.

مقدمة

إنّ من أهمّ ما ينبغي أن تُعتنى به المناهج الدراسية عبر مختلف المراحل التعليمية: حتّى الطالب على ضرورة الفهم الصحيح وتدريبه عليه، لضمان تصور العلوم تصوراً لا لبس فيه، ولن يتحقق التصور السليم إلّا بفهم نصوص وأقوال علماء كلّ فن فهما موافقا لمرادهم، وهذا لا يتحقق أيضاً إلّا بممارسة لغتهم ممارسة طويلة، وتتبع اصطلاحاتهم، والنظر فيها في إطار منهجهم العام.

وإنّ علم علل الحديث النبوي من أعظم العلوم التي خلّفها لنا أسلافنا، ولا شكّ أنّ فهم هذا العلم الجليل فهما صحيحاً يضمن لنا سلامة السنة من التغيير أو التبديل.

(1) إنّ الفهم الصحيح لكلام الأئمة النقاد، والتصوّر الذي لا لبس فيه لمنهجهم العام في تعاملهم مع الروايات... يؤدي بالضرورة إلى موافقتهم في أحكامهم؛ فهم أهل الصنعة وأهل الفن... فما اتفقوا عليه، أو ما نقل عن أحدهم ولم يعرف له معارض، فلا يسعنا مخالفته، وأما ما اختلفوا فيه، فالخلاف يسعنا كما وسعهم.

(2) أريد التنبيه على أنّي لا أذكر معلومات المصادر والمراجع التي أنقل عنها بالهامش، وإنّما أكتفي بذكر ذلك كلّ ضمن فهرس المصادر والمراجع؛ تفادياً لطول الهوامش من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الفهرس يفي بالغرض. كما أنّي لا أترجم إلّا لمن أُعلّ الحديث من أجله.

ولبيان أهمية وضرورة الفهم الصحيح لكلام أئمة الحديث ونقاده، أورد مثالا⁽¹⁾ وقع فيه الاعتراض على إمام من أئمة النقد بسبب سوء فهم مراده: قال الترمذي في العلل الكبير: (ص/ 242) رقم: [439]: «حدّثنا الحسين بن يزيد، حدّثنا حفص بن غياث، عن ابن أبي ذئب، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ، قال: «ما اصْطَدْتُموهُ وهو حيٌّ فكلوه، وما وجدتموه ميتاً طافيا فلا تأكلوه»⁽²⁾.

سألتُ محمّداً عن هذا الحديث؟ فقال: ليس هذا بمحفوظ، ويروى عن جابر خلاف هذا، ولا أعرف لابن أبي ذئب عن أبي الزبير شيئاً⁽³⁾. إنَّ المتأمل في كلام البخاري رحمه الله يلحظ أنَّ الحديث معلول عنده لغرابة سنده، ولذا قال رحمه الله: «ليس هذا بمحفوظ»، ولم يقصد بقوله: «لا أعرف لابن أبي ذئب عن أبي الزبير شيئاً» الحكم على الحديث بالانقطاع بين ابن أبي ذئب وأبي الزبير، وإنَّما أشار رحمه الله إلى وقوع الخطأ «في هذا الحديث ممّن دون ابن أبي ذئب... حيث إنَّ رواية ابن أبي ذئب عن أبي الزبير غير معروفة إلّا في هذا السند، فالظاهر أنَّ الراوي الذي أخطأ دخل عليه إسناد في إسناد»⁽⁴⁾. وقد تعقّب ابن الترمذاني الإمام البخاري، فقال رحمه الله: «وقول البخاري: (لا أعرف لابن أبي ذئب عن أبي الزبير شيئاً)، هو على مذهبه في أنّه يشترط لاتصال الإسناد المعنعن ثبوت السماع، وقد أنكر مسلمٌ ذلك إنكاراً شديداً، وزعم أنّه قول مخترع، وأنَّ المتفق عليه أنّه يكفي للاتصال إمكان اللقاء والسماع، وابن أبي ذئب أدرك زمان أبي الزبير بلا خلاف، وسماعه عنه ممكن»⁽⁵⁾.

(1) يُنظر العلل الكبير للترمذي: (ص/ 53) رقم: [64]، للوقوف على مثال آخر.
(2) وأخرجه أيضاً الإمام البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصيد والذبائح، باب: من كره أكل الطافي: حديث رقم: [19518]. ثمَّ قال رحمه الله: «وقد رواه أيضاً يحيى بن أبي أنيسة، عن أبي الزبير مرفوعاً، ويحيى بن أبي أنيسة متروك لا يحتجّ به. ورواه عبدالعزيز بن عبيدالله، عن وهب بن كيسان، عن جابر مرفوعاً، وعبدالعزیز ضعيف لا يحتجّ به. ورواه بقیة بن الوليد، عن الأوزاعي، عن أي الزبير، عن جابر مرفوعاً، ولا يحتجّ بما تفرّد به بقيّة، فكيف بما يخالف فيه».

(3) ينظر أيضاً السنن الكبرى للبيهقي: (425/9).
(4) من كلام الشيخ أبي معاذ طارق عوض الله حفظه الله، ينظر الإرشادات: (ص/ 271).
(5) الجواهر النقي المطبوع بهامش السنن الكبرى للبيهقي: (256/9). وقد اعترض الزيلعي أيضاً على البخاري في هذا الموضع كما في نصب الراية: (203/4).

الملاحظ أنّ العلامة ابن التركماني رحمه الله قد يَمّم نحو مسألة لم يتعرض لها البخاري هنا أصلاً، وهي مسألة عنعنة المعاصر، وبغض النظر عن الراجح فيها، وملاسات قول مسلم حولها، «فإنّ تعقّب البخاري بقول مسلم... دليل على عدم فهم وجه إعلال الإمام البخاري لهذا الحديث؛ فإنّ البخاري عليه رحمة الله لا يقصد الإعلال بالانقطاع بين ابن أبي ذئب وأبي الزبير، حتّى يصحّ أن يردّ عليه بأنّ إمكانية سماعه منه كافية للحكم بالاتصال.

بل لو ذكر الراوي لفظ السماع بينهما، فقال - مثلاً -: (عن ابن أبي ذئب، حدّثنا أبو الزبير)، لما صحّح البخاري الحديث أيضاً، ولما كان مجيئ لفظ السماع دافعا للعلّة التي أعلّ البخاري الحديث بها؛ ذلك لأنّ البخاري يُخطئ في هذا الحديث واحداً ممّن دون ابن أبي ذئب في الإسناد، فمهما ذكر ذلك المُخطئ في روايته تصريح ابن أبي ذئب بالسماع من أبي الزبير، فإنّ ذلك لا يدفع عنه الخطأ عند الإمام البخاري»⁽¹⁾.

فمما سبق تبين أنّ الغفلة عن لغة الأئمة يؤدّي إلى فهم خاطئ لمرادهم - وبخاصة في مسائل العلل الدقيقة كهذه -، فإنّ مسائل العلم بعامة ينبغي أن تحرر وفق منهج علمي، ولو كان المعوّل عليه في تحقيق أي مسألة علمية على أقوال الرجال وشهرتهم بين الأوساط العلمية، لما تردد طالب علم - فضلاً عن عالم - في تقديم قول الإمام البخاري على غيره.

المبحث الأوّل: ذكر أمثلة على ما أُعلّ بالانقطاع

تقدّم أنّ الغاية من إيراد أمثلة على أحاديث أُعلت بالانقطاع في هذا المبحث، هو لبيان الفرق بين إطلاق الأئمة للفظ الانقطاع، ونفي سماع الراوي ممّن روى عنه، وبين ما كان قرينة لوقوع الوهم والخطأ، ومن الأمثلة على الانقطاع الآتي:

• المثال الأوّل:

قال الترمذي رحمه الله: «سألتُ محمّداً عن حديث أبي إسحاق، عن نُمَيْر بن عَرِيب، عن عامر بن مسعود، عن النَّبِيِّ ﷺ، قال: «الغنيمة الباردة الصوم في الشّتاء»⁽²⁾؟ فقال: هو حديث مرسل، وعامر بن مسعود لا صحبة له، ولا سماع

(1) طارق عوض الله، الإرشادات: (ص / 272).

(2) وأخرجه أيضاً في السنن كتاب الصوم، باب: ما جاء في الصوم في الشّتاء، حديث رقم: [797]، وأحمد في مسنده: (290/31) برقم: [18959]، وابن خزيمة في صحيحه برقم:

[2145 أعظمي]، وقال أبو عيسى الترمذي رحمه الله: «هذا حديث مرسل، عامر بن مسعود =

من النبي ﷺ⁽¹⁾.

وقال البخاري عند ترجمة نُمير: «نُمير بن عريب الهمداني»⁽²⁾، عن عامر بن مسعود، عن النبي ﷺ مرسل⁽³⁾.

واضح من النصين أن الإمام البخاري يعلّ الحديث بالانقطاع، لعدم ثبوت صحبة عامر بن مسعود⁽⁴⁾، فالحديث من قبيل المرسل، وهذا السند: نُمير بن عريب الهمداني، عن عامر بن مسعود معروف عند الأئمة، ولذلك لم يطعن البخاري في الحديث لخطأ وقع في السند، وإنما العلة عنده الانقطاع الواقع في الرواية⁽⁵⁾.

• المثال الثاني:

قال الإمام البخاري رحمه الله: «محمد بن أبي سارة»⁽⁶⁾، عن الحسن بن علي. روى

= لم يدرك النبي ﷺ.

- (1) العلل الكبير: (ص/127) حديث رقم: [218].
- (2) هو الهمداني الكوفي، قال ابن أبي حاتم الرازي: «لا أعرف نُمير بن عريب إلا في حديث الصوم في الشتاء». الجرح والتعديل: (498/8)، وذكره ابن حبان في الثقات: (543/7)، وقال الحافظ: «مقبول من الثالثة»، كما في تقريب التهذيب: (ص/566).
- (3) التاريخ الكبير: (117/8) ترجمة رقم: [2409]، وقال عند ترجمة عامر بن مسعود: «روى عنه نُمير وعبد العزيز بن رُفيع، منقطع». (450/6) ترجمة رقم: [2958].
- (4) هو الجُمحي، اختلف في صحبته، فقد عدّه يحيى بن معين، وأبو زرعة الرازي، وابن حبان في التابعين، ينظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري: (120/3)، (55/4)، وكتاب المراسيل لابن أبي حاتم: (ص/160)، والثقات لابن حبان: (190/5) وذكره مصعب الزبيري، وابن عبد البر في الصحابة، ينظر: سؤالات الآجري لأبي داود: (ص/184)، والاستيعاب: (ص/516)، وتوقف الإمام أحمد في صحبته، كما في سؤالات الآجري. وأريد التنبيه على أنه قد ورد في تهذيب الكمال: (76/14) نقل أبي داود عن مصعب الزبيري نفي الصحبة عن عامر بن مسعود.
- (5) وقد وافق الإمام البخاري في الحكم على الحديث بالانقطاع يحيى بن معين، وابن حبان، والمسألة عموماً فيها خلاف. ينظر تاريخ الدوري: (91/1) ترجمة رقم: [502]، وكتاب الثقات لابن حبان: (190/5)، وتهذيب الكمال: (75/14)، وتحفة الأشراف للمزي: (233/4)، ويراجع سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني: (554/4).
- (6) هو محمد بن عبدالله بن أبي سارة المكي القرشي، سكت عنه البخاري، ووثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات. ينظر التاريخ الكبير: (131/1)، وتاريخ الدوري: =

عنه محمد بن عبيد الطنافسي، ولا يُعرف له سماع من الحسن⁽¹⁾.
وقال أيضا: «محمد بن عبدالله بن أبي سارة المكي القرشي: سمع سالما،
روى عنه ابن المبارك، وزيد بن حباب، ويقال: محمد بن أبي سارة منقطع⁽²⁾.
وحديثه هو ما رواه البخاري في التاريخ الكبير عقب الترجمة الأخيرة⁽³⁾،
عن محمد بن عبيد الطنافسي، عنه - أي عن محمد بن أبي سارة -، عن الحسن
بن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله ليعطي العبد من الثواب على حسن
الخلق، كما يعطي المجاهد في سبيل الله، يغدو عليه الأجر وبروح». ولا شك أن إعلال الإمام البخاري لهذا الحديث راجع إلى الانقطاع بين
محمد بن أبي سارة والحسن بن علي، وهذا ما عبّر عنه الإمام أبو حاتم الرازي
بقلوبه: «محمد بن أبي سارة عن الحسن بن علي مرسلا»⁽⁴⁾.

المبحث الثاني: أحاديث أعلت بما ظاهره الانقطاع والمراد بيان الخطأ والوهم

تقدّمت الإشارة إلى مثالين من هذا النوع من التعليل عند مناقشة الإمامين
الزيلعي وابن الترمذاني رحمهما الله، وسأذكر هنا جملة أخرى من الروايات
أعلّها الأئمة لوقوع بعض الرواة في الخطأ والوهم، وتنصيبهم على عدم
السماع إنما هو قرينة على وقوع الخطأ.

• المثال الأول:

قال الإمام الترمذي رحمه الله: «حدّثنا هناد، حدّثنا عبدالسلام بن حرب، عن أبي
خالد الدالاني، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس: أنه رأى النبي ﷺ
نام وهو ساجد حتى غطّ - أو نفخ - ثم قام يصلي، قلت: يا رسول الله! إنك
قد نمت، قال: «إنّ الوضوء لا يجب إلّا على من نام مضطجعا، فإنّه إذا نام

= (158/3)، والجرح والتعديل: (298/7)، والثقات: (406/7).

(1) التاريخ الكبير: (110/1) ترجمة رقم: [315].

(2) المصدر نفسه: (131/1) فقرة رقم: [395].

(3) (131/1) أخرجه مختصرا، وأخرجه بهذا اللفظ هناد بن السري في كتاب الزهد: (ص/244)
برقم: [1275]، وابن أبي الدنيا في كتاب مداراة الناس: (ص/73) برقم: [82].

(4) الجرح والتعديل: (283/7) ترجمة رقم: [1530]. ويُنظر مثالا ثالثا كتاب العلل: (474/5)-
(475) مسألة رقم: [2132]، وكتاب المراسل له: (ص/223).

استرخت مفاصله»⁽¹⁾.

سألتُ محمّداً عن هذا الحديث؟ فقال: هذا لا شيء؛ رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن ابن عباس قوله، ولم يذكر فيه أبا العالية، ولا أعرف لأبي خالد الدالاني سماعاً من قتادة. قلتُ: أبو خالد كيف هو؟ قال: صدوق، وإنما يهتم في الشيء. قال محمّد: وعبد السلام بن حرب صدوق»⁽²⁾.

فالبخاري رحمه الله لا يريد بقوله: «ولا أعرف لأبي خالد الدالاني»⁽³⁾ سماعاً من قتادة - وهو ابن دعامة السدوسي - إعلال الحديث بالانقطاع، وإنما أشار إلى وقوع الخطأ والوهم؛ فإنّ أبا خالد الدالاني، عن قتادة ممّا يستغرب عنده، فهو سند مركب بسبب وقوع الوهم من أحد الرواة، وإليه ذهب الإمام أحمد بن حنبل.

قال أبو داود رحمه الله: «ذكرت حديث يزيد الدالاني لأحمد بن حنبل، فانتهرني استعظاما له، وقال: ما ليزيد الدالاني يدخل على أصحاب قتادة؟! ولم يعباً بالحديث»⁽⁴⁾.

قال البيهقي رحمه الله: «يعني به أحمد ما ذكره البخاري من أنّه لا يُعرف لأبي خالد الدالاني سماعٌ من قتادة»⁽⁵⁾.

(1) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب: في الوضوء من النوم، حدث رقم: [202]، والترمذي في سننه أيضاً، أبواب الطهارة، باب: ما جاء في الوضوء من النوم، حديث رقم: [77]، والبيهقي في السنن الكبرى، جماع أبواب الحدث، باب: ما رُود في نوم الساجد، حديث رقم: [600].

(2) العلل الكبير (ص/45) حديث رقم: [43].

(3) هو يزيد بن عبد الرحمن الأسدي الكوفي، كان مرجئياً، وثقه العجلي، وقال يحيى بن معين: «ليس به بأس»، وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق ثقة»، وجرحه ابن سعد، وابن حبان. ولخص الحافظ القول فيه فقال: «صدوق يخطئ كثيراً، وكان يدلّس من السابعة». ينظر: الطبقات الكبرى: (312/9)، والتاريخ الكبير: (346/8)، والعلل ومعرفة الرجال: (423/1)، والجرح والتعديل: (277/9)، ومعرفة الثقات: (399/2)، وكتاب المجروحين لابن حبان: (105/3)، وتقريب التهذيب: (ص/636).

(4) أخرجه أبو داود في سننه كما في موضع التخريج.

(5) ينظر الموضع المتقدم من سننه كما في تخريج الحديث أيضاً. وقد فهم الإمام ابن دقيق العيد رحمه الله أيضاً من كلام البخاري المتقدّم أنّه يشترط في الاتصال السماع ولو مرّة. ينظر الإمام في معرفة أحاديث الأحكام: (222/2).

ولهذا قال الإمام أبو داود رحمه الله: «هو حديث منكر، لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني، عن قتادة، وروى أوله جماعة عن ابن عباس ولم يذكروا شيئاً من هذا»⁽¹⁾.

فظهر بما تقدّم أنّ علة الحديث عند الإمام البخاري لا علاقة لها بانقطاع السند، وإنّما تلخص في نقطتين:

التفرد والمخالفة، فقد نص غير واحد من الأئمة على تفرد الدالاني برواية الحديث عن قتادة، منهم الإمام أبو داود كما تقدّم آنفاً، وقال الإمام الدارقطني رحمه الله: «تفرد به أبو خالد الدالاني ولا يصح»⁽²⁾.

وأما المخالفة فظاهرة في كلام البخاري المتقدّم: «هذا لا شيء، رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن ابن عباس قوله، ولم يذكر فيه أبا العالية»، ثمّ سأله الترمذي عن حال أبي خالد، فقال: «صدوق، وإنّما يهم في الشيء».

فالظاهر أنّ البخاري يتهم الدالاني بهذا السند لوهم وقع منه، فروى الحديث عن قتادة، عن ابن عباس مرفوعاً، وقد نقل الترمذي عنه أنّه قال في يزيد الدالاني: «كان يزيد أبو خالد الدالاني يقول: أبو سفيان لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث. وما يدريه! أولاً يرضى أن ينجو رأساً برأس حتى يقول مثل هذا»⁽³⁾.

قال ابن رجب الحنبلي: «يشير البخاري إلى أن أبا خالد في نفسه ليس بقوي، فكيف يتكلم في غيره»⁽⁴⁾.

وإلى جانب وقوع الوهم من الدالاني، فقد خالف سعيد بن أبي عروبة حيث رواه موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنه، وابن أبي عروبة من الثقات الأثبات النبلاء، وهو من أثبت الناس في قتادة، يقول يحيى بن معين رحمه الله: «أثبت الناس في قتادة: سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وشعبة، فمن حدّثك من هؤلاء الثلاثة بحديث - يعني عن قتادة - فلا تبالي أن لا تسمعه من غيره»⁽⁵⁾.

(1) ينظر السنن كما في موضع تخريج الحديث المتقدم.

(2) السنن، كتاب الطهارة، باب: ما روي فيمن نام قاعداً أو قائماً ومضطجعاً، حديث رقم: [596].

(3) العلل الكبير: (ص/388).

(4) شرح علل الترمذي: (2/852 همام).

(5) ينظر تهذيب الكمال للمزي: (9/11)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (414/6).

ولا يبعد أن يكون الخطأ وقع ممّن دون الدالاني، وهو عبدالسلام بن حرب أبو بكر الملائي الكوفي، ففي واقع الأمر هو من تفرد بالحديث عن الدالاني، قال أبو أحمد الحاكم الكبير رحمته الله: «لا أعلم أحدا روى هذا الحديث غير عبدالسلام بن حرب، عن أبي خالد الدالاني، عن قتادة»⁽¹⁾. وقال ابن عدي: «وهذا بهذا الإسناد عن قتادة لا أعلم يرويه عنه غير عن أبي خالد، عن أبي خالد عبدالسلام»⁽²⁾.

وعبدالسلام بن حرب مختلف فيه، قال عنه ابن المبارك: «قد عرفته»، وكان إذا قال: قد عرفته، فقد أهلكه⁽³⁾، وقال ابن سعد: «كان به ضعف في الحديث»⁽⁴⁾، وقال يحيى بن معين: «صدوق»⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ثقة صدوق»⁽⁶⁾.

ومهما تكن حال عبدالسلام بن حرب، فإنّه قد وقع في بعض الوهم⁽⁷⁾، والبخاري رحمته الله سكت عنه في تاريخه⁽⁸⁾، وقال في حديث: «رواه عبدالسلام بن حرب، عن سعيد، عن قتادة وقلبه، فقال: عن أبي مسلم، عن أبي شريح»⁽⁹⁾.

(1) كتاب الأسامي والكنى: (255/4).

(2) الكامل: (277/7). وينظر الناسخ والمنسوخ في الحديث لابن شاهين: (ص/132). وقد ذكر يحيى بن معين أنّ عبدالسلام بن حرب يروي عن أبي خالد الدالاني نسخة، ولعلّ هذا الحديث منها. ينظر الكامل لابن عدي: (331/5).

(3) ينظر العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد: (485/3).

(4) الطبقات الكبرى: (508/8).

(5) تاريخ الدارمي: (ص/157) ترجمة رقم: [550]. وقال مرة: ثقة كما في سؤلات ابن محرز ترجمة رقم: [504]، وأخرى: لا بأس به يكتب حديثه، كما في تهذيب الكمال: (69/18).

(6) الجرح والتعديل: (278/9).

(7) ينظر على سبيل المثال: علل ابن أبي حاتم: (629/1) فقرة رقم: [157]، فقد سئل أبو زرعة عن حديث رواه أبو غسان التّهدي، عن عبدالسلام بن حرب، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي مسلم، عن أبي شريح، عن سلمان، عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح على الخفين والعمامة، فقال أبو زرعة: «هذا الحديث وهم فيه عبدالسلام بن حرب»، وذكر الصواب. وحكم الدارقطني على حديث آخر رواه عبدالسلام بن حرب بالوهم، فقال: «وهم فيه وهما غليظا». العلل: (252/13).

(8) (66/6).

(9) ينظر العلل الكبير للترمذي: (ص/57).

والذي يعنينا في دراسة هذا الحديث أنّ البخاري رحمه الله أعلّ الحديث بلا شك، وقد عدّ رواية أبي خالد عن قتادة قرينة على وقوع الخطأ والوهم⁽¹⁾.

• المثال الثاني:

يقول الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله: «سمعتُ أبي يقول: روى أبو عوانة، عن الحَكَم، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن عليّ، قال: إذا قعد المصلي مقدار التشهّد، فقد تمّت صلاته.

قال أبي: هذا حديث منكر؛ لا أعلم روى الحَكَم بن عتبة عن عاصم بن ضَمْرَةَ شيئاً، وقد أنكر شعبة على أبي عوانة روايته عن الحَكَم، وقال: لم يكن ذاك الذي لقيته الحَكَم. قال أبي: ولا يُشبهه هذا الحديث حديث الحَكَم»⁽²⁾.

مراد الإمام أبي حاتم الرازي بيان الوهم في رواية الحديث عن الحَكَم بن عتبة عن عاصم بن ضَمْرَةَ، وقوله: «لا أعلم روى الحَكَم بن عتبة عن عاصم بن ضَمْرَةَ شيئاً» قرينة على وقوع الخطأ؛ لأنّ هذا السند ممّا يُستغرب عنده، ولم يستند الإمام أبو حاتم على إمكانية اللقاء بين الحَكَم وضَمْرَةَ لثبوت المعاصرة بينهما، فالمسألة ليست لها صلة بذلك، ولا علاقة لها باتصال وانقطاع هاهنا، وإنّما الإشكال في السند نفسه، فهو مركب بسبب الوهم والخطأ من طرف أبي عوانة، وهذا ما يؤكده قول أبي حاتم رحمه الله: «ولا يشبهه هذا الحديث حديث الحَكَم».

وأبو عوانة هو الوضّاح بن عبدالله الشكري، سئل الإمام أحمد: أبو عوانة أثبت أم شريك؟ فقال رحمه الله: «إذا حدّث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت، وإذا حدّث من غير كتابه فربما وهم»⁽³⁾، وقال أبو حاتم الرازي رحمه الله: «كتبه صحيحه، وإذا حدّث من حفظه غلط كثيراً، وهو صدوق ثقة»⁽⁴⁾، وقال الحافظ الذهبي رحمه الله: «استقرّ الحال على أنّ أبا عوانة ثقة. وما قلنا إنّ كحمّاد بن زيد، بل هو أحبّ إليهم من إسرائيل، وحمّاد بن سلمة، وهو أوثق من فليح بن سليمان، وله أوهام

(1) ينظر: علوم الحديث للمليباري: (ص/143)، وتحرير علوم الحديث للجديع: (771/2).

(2) العلل: (193/2-194) فقرة رقم: [306].

(3) ينظر الجرح والتعديل: (41/9).

(4) المصدر نفسه. وقال أبو زرعة الرازي رحمه الله في الموضع نفسه أيضاً: «بصري ثقة إذا حدّث من كتابه».

تجنب إخراجها الشيخان»⁽¹⁾.

وبهذا يظهر أن مراد أبي حاتم الرازي الإشارة إلى وقوع أبي عوانة في الوهم، والتنقيص على عدم رواية الحكم عن عاصم بن ضمرة شيئاً إنما هو قرينة على هذا الوهم والخطأ.

• المثال الثالث:

سئل الإمام الدارقطني عن حديث طارق بن شهاب، عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال النَّبِيُّ ﷺ: «اقتربت الساعة ولا يزداد الناس على الدنيا إلا حرصاً، ولا يزداد منهم إلا بعداً، وبين يدي الساعة تسليم الخاصة، ويفشو التجارة حتى تعين المرأة زوجها ومن أصابته فاقة فأنزلها بالناس لم يسد فاقته، ومن أنزلها بالله أوشك الله له بالغا؟» فقال ﷺ: «يرويه بشير بن سلمان، عن سيّار، واختلف عنه:

فرواه جماعة، منهم: مخلد بن يزيد، ووکیع وأبي يحيى بن آدم، وعبدالله بن داود الخريبي، وأبو أحمد الزبيري، فقالوا كلهم: عن سيّار أبي الحكم. وقولهم: سيّار أبو الحكم وهم، وإنما هو سيّار أبو حمزة الكوفي. كذلك رواه عبد الرزاق، عن الثوري، عن بشير، عن سيّار أبي حمزة؛ وسيّار أبو الحكم لم يسمع من طارق بن شهاب شيئاً، ولم يرو عنه»⁽²⁾.

فالإمام الدارقطني رحمته الله لا يريد بقوله: «وسيّار أبو الحكم لم يسمع من طارق ابن شهاب شيئاً ولم يرو عنه» إعلال الحديث بالانقطاع؛ وإلا لما كان لقوله: «سيّار أبو الحكم وهم، وإنما هو سيّار أبو حمزة الكوفي» فائدة.

والظاهر أن الإمام الدارقطني يعلّل الحديث بالقلب نتيجة خطأ وقع من بعض الرواة، وهذا ما يفسره قوله ﷺ: «فرواه جماعة، منهم: مخلد بن يزيد، ووکیع، وأبي يحيى بن آدم، وعبدالله بن داود الخريبي، وأبو أحمد الزبيري، فقالوا كلهم: عن سيّار أبي الحكم. وقولهم: سيّار أبو الحكم وهم».

ودليل الدارقطني على وقوع الوهم: أن سيّار أبا الحكم لا يُعرف بالرواية عن هذا الشيخ الذي وردت الرواية عنه، وهو طارق بن شهاب، فمجيء الرواية بهذا السند قرينة عنده على وقوع الخطأ.

وهذا الذي ذكرته عن الدارقطني أشار إليه الإمام أحمد رحمته الله بقوله: «إنما هو

(1) سير أعلام النبلاء: (221/8).

(2) العلل: (115/5-116) سؤال رقم: [762].

سيّار أبو حمزة، وليس هو سيّار أبو الحكم؛ أبو الحكم لم يحدث عن طارق بشيء»⁽¹⁾.

وقال أبو داود رحمه الله: «هو سيّار أبو حمزة، ولكن بشير كان يقول: سيّار أبو الحكم، وهو خطأ»⁽²⁾.

وقد ذكر الإمام البخاري رحمه الله أنّ سيّار أبا الحكم روى عن طارق بن شهاب⁽³⁾، وتعقبه الدارقطني بقوله: «قول البخاري: إنّهُ سمع طارق بن شهاب وهمّ منه وممنّ تابعه على ذلك»⁽⁴⁾، والذي يرويه عن طارق هو سيّار أبو حمزة، قال ذلك أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهما»⁽⁵⁾.

• المثال الرابع:

وسئل الدارقطني أيضاً عن حديث عروة، عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، قالت: استفتحت البابَ ورسول الله صلى الله عليه وآله قائم يصلي، فمشى في القبلة، إمّا عن يمينه،

(1) العلل ومعرفة الرجال: (329/1) فقرة رقم: [588]. وقال الحافظ المزي رحمه الله: «وقال أحمد بن حنبل: هو سيّار أبو حمزة وليس قولهم سيّار أبو الحكم بشيء، أبو الحكم ما له ولطارق ابن شهاب، إنّما هو سيّار أبو حمزة». تهذيب الكمال: (316/12). وهذه الرواية أقوى في الدلالة على وقوع قلب في السند.

(2) ينظر تهذيب الكمال: (316/12). وقد رواه في سننه عن سيّار أبي حمزة، كتاب الزكاة، باب: في الاستعفاف، حديث رقم: [1645].

(3) ينظر التاريخ الكبير: (161/4) ترجمة رقم: [2333].

(4) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وقد تبع ابنُ حَبّان البخاريّ، فقال في الثقات: سيّار بن أبي سيّار أبو الحكم الواسطيّ العنزي... روى عن طارق بن شهاب... وتبع البخاريّ أيضاً في أنّه يروي عن طارق: مسلمٌ في الكنى، والنسائيّ، والدولابيّ، وغير واحد، وهو وهمّ كما قال الدارقطني». تهذيب التهذيب: (143/2). وينظر الكنى والأسماء للإمام مسلم: (240/1) ترجمة رقم: [809]، والثقات لابن حبان: (421/6). والظاهر أنّ الحافظ رحمه الله وهمّ في عدّه الدولابي ممّن تبع البخاري؛ فقد روى في الكنى: (301/1) عن عبدالله بن أحمد قول أبيه المتقدم دون أن يعترض عليه، وممنّ تبع البخاري على قوله الإمام أبو حاتم الرازي أو ابنه، فقد قال في الجرح والتعديل (254/4): «سيّار أبو الحكم، وهو سيّار بن وردان العنزي، روى عن طارق بن شهاب، وأبي وائل، والشعبي، وعبدالله بن يسار، وأبي هبيرة. روى عنه الثوري، وشعبة، وعبيدالله بن عمر، وبشير بن سلمان، سمعتُ بعض ذلك من أبي، وبعضه من قبلي».

(5) المؤلف والمختلف: (1220/3).

وإِذَا عَنْ يَسَارِهِ، حَتَّى فَتَحَ الْبَابَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَصَلَّاهُ؟

فَقَالَ ﷺ: «يُرْوَاهُ بُرْدُ بْنُ سَنَانٍ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ: فَرَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، وَحَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَعَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، عَنْ بُرْدٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

وَحَدَّثَ بِهِ شَيْخٌ - كَانَ بِمِصْرَ - يَقَالُ لَهُ: بَكَارُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ شُعْبَةَ، لَا يَضْبِطُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، عَنْ بُرْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، وَوَهُمْ فِيهِ عَلَى يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ. وَالْمَحْفُوظُ: عَنْ بُرْدٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ؛ وَبُرْدٌ لَمْ يَسْمَعْ عَنْ هِشَامِ شَيْئًا»⁽¹⁾.

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْمِثَالِ قَوْلُ الْإِمَامِ الدَّارِقُطْنِيِّ ﷺ: «وَبُرْدٌ لَمْ يَسْمَعْ عَنْ هِشَامِ شَيْئًا»، وَلَيْسَ مَقْصُودُهُ إِعْلَالُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ بِالْانْقِطَاعِ بَيْنَ بُرْدِ بْنِ سَنَانَ وَهِشَامٍ، وَإِنَّمَا اسْتَدَلَّ عَلَى وَقُوعِ الْخَطَأِ بِأَنَّ بُرْدًا لَا يُحْفَظُ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ هِشَامٍ، وَقَدْ اتَّهَمَ بِذَلِكَ بَكَارُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ شُعْبَةَ، وَهَذَا مَا يُوَكِّدُهُ قَوْلُهُ: «وَوَهُمْ فِيهِ عَلَى يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ»، وَهَذَا الْوَهْمُ نَاتِجٌ لِقَلَّةِ ضَبْطِ بَكَارِ بْنِ مُحَمَّدٍ لَمَا يُرْوَاهُ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الدَّارِقُطْنِيُّ أَيْضًا⁽²⁾.

ثُمَّ إِنَّ قَوْلَ الدَّارِقُطْنِيِّ ﷺ: «وَالْمَحْفُوظُ: عَنْ بُرْدٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ»، لَيْسَ تَصْحِيحًا لِرَوَايَةِ بُرْدٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ، وَإِنَّمَا مَقْصُودُهُ أَنَّ بُرْدًا مَعْرُوفًا بِالرَّوَايَةِ عَنِ الْإِمَامِ الزَّهْرِيِّ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ عَنِ الْجَوْزْجَانِيِّ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ قَوْمًا رَوَوْا عَنِ الزَّهْرِيِّ قَلِيلًا أَشْيَاءَ يَقَعُ فِي قَلْبِ الْمُتَوَسِّعِ فِي حَدِيثِ الزَّهْرِيِّ أَنَّهَا غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ، مِنْهُمْ: بُرْدُ بْنُ سَنَانَ⁽³⁾، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ ﷺ: «لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ أَحَدٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرُ بُرْدٍ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، لَيْسَ يَحْتَمِلُ الزَّهْرِيُّ مِثْلَ هَذَا الْحَدِيثِ»⁽⁴⁾.

(1) العلل: (108-107/14) سؤال رقم: [3455].

(2) لم أجد من ترجم لبكار هذا، إلا ما ذكره الحافظ ﷺ عن ابن القطان أنه لا يعرف. ينظر لسان الميزان: (333/2) ترجمة رقم: [1551].

(3) ينظر شرح علل الترمذي لابن رجب: (483/2) (عتر).

(4) العلل: (400/2) سؤال رقم: [467]. ويراجع أطراف الغرائب والأفراد للمقدسي: (487/5) حديث رقم: [6152]. وِبُرْدُ بْنُ سَنَانَ ضَعْفُهُ عَلِيٌّ بْنُ الْمَدِينِيِّ كَمَا فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ: (46/4)، وَوَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَقَالَ أَحْمَدُ: صَالِحُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: لَا بَأْسَ بِهِ، =

الخاتمة

وفي الختام أسجل نتائج البحث، مع ذكر بعض التوصيات أراها مهمة في مجال الدراسات النقدية الحديثة.

• أولاً: نتائج البحث

من خلال الأمثلة المتقدمة تبين أن الأئمة النقاد أطلقوا لفظ عدم السماع ومرادهم الانقطاع أو الإرسال كما هو ظاهر العبارة، وربما أطلقوا ألفاظ عدم السماع أو عدم اللقاء إشارة منهم إلى وقوع الوهم في السند⁽¹⁾، ولم يكن مرادهم الحكم على الحديث بالانقطاع على خلاف ظاهر العبارة، ومن ثم صارت ضمن القرائن التي اعتمدها في كشف العلة، وقد ذكرت في مطلع هذا البحث أن الأئمة لهم عبارات عديدة يطلقونها للتنبيه على وقوع الخلل في الأسانيد، منها قولهم: «فلان عن فلان لا يجيء»⁽²⁾.

وأحب أن أذكر هنا بكلام للدكتور حمزة المليباري، حيث قال حفظه الله: «وللنقاد في مثل ذلك مصطلح معروف، وهو: (هذا لا يجيء)، ويروونه قرينة قوية على وجود خطأ في الرواية، وهذا أمر دقيق لا يقتنع به إلا من مارس لغة القوم ومنهجهم في النقد، وللأسف نرى في كثير من الأبحاث المعاصرة ظاهرة الاعتراض على مثل هذا القول بإثبات المعاصرة بين الراويين، وإمكانية اللقاء بينهما»⁽³⁾.

ومن المهم أن أذكر في خاتمة البحث أن الفرق بين ما أطلق لدلالة على الانقطاع، وبين ما أطلق للإشارة إلى الوهم والخطأ يظهر فيما يأتي:
أولاً: إذا أطلق لفظ عدم السماع على ظاهره، فإن السند يكون معروفا ومشهورا، وإنما ضعف للسقط الواقع في السند، بخلاف ما أطلق للطعن

= وقال أبو حاتم الرازي: كان صدوقا. ينظر الجرح والتعديل: (422/2). وقال ابن حبان رحمه الله: «كان ردئ الحفظ». مشاهير علماء الأمصار: (ص/245).

(1) للوقوف على مزيد من الأمثلة، ينظر علل ابن أبي حاتم أرقام المسائل التالية: [247-401-822-868-957-975-1138-1232-1458-1610-1902-2516-2687-2788-2840]، والعلل الكبير للترمذي: (ص/305) برقم: [569]، وعلل الدارقطني أرقام المسائل التالية: [1546-2455-2659].

(2) ينظر أمثلة عن ذلك: المراسيل لابن أبي حاتم: (ص/151)، والعلل له أرقام المسائل التالية: [570-711-839-926-1078-1284-1968-2350-2602].

(3) علوم الحديث في ضوء تطبيقات النقاد: (ص/168) هامش رقم: (1).

السند، فإنَّ الأئمة يستغربونه ويستنكرونه، ويرون أنَّه لا أصل له، كما تقدّم في الأمثلة السابقة.

ثانياً: إنّ السند المنقطع لم يقع فيه خطأ من أحد رواته، وإنّما عيبه الانقطاع نفسه، بخلاف السند المستغرب، فإنَّ الأئمة أنكروه لوقوع خطأ من أحد الرواة، كما تقدّم في الأمثلة السابقة أيضاً.

• ثانياً: أهم التوصيات

ممّا يوصي به الآتي:

■ أولاً: الاستمرار في دراسة مناهج الأئمة في النقد الحديثي، لما في ذلك من أهمية في بيان قواعدهم في التعامل مع الرواة والمرويات.

■ ثانياً: ضرورة الفهم السليم لكلام الأئمة النقاد، من خلال التعرف على لغتهم، وممارسة منهجهم في مجال النقد.

■ ثالثاً: توقير جميع الأئمة - من متقدمين ومتأخرين - والترحّم عليهم، وضرورة مراعاة فضلهم وسبقهم إلى تعلّم هذا العلم الشريف وتعليمه.

هذا... وأسأل الله تعالى أن يمنّ علينا بالفهم الصحيح، والقلب السليم، والنية الصادقة، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على نبيّنا وسيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين. ■

فهرس المصادر والمراجع

• أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، السنن الكبرى، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط 1 (1352هـ).

• أحمد بن حنبل الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروزي، تحقيق الدكتور وصي الله بن محمّد عباس، الدار السلفية بومباي الهند، ط 1، (1408هـ/1988).

• أحمد بن حنبل الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله بن أحمد، تحقيق وتخريج الدكتور وصي الله بن محمّد عباس، دار الخاني الرياض، ط 2 (1422هـ/2001).

• أحمد بن حنبل الشيباني، المسند، بعناية شعيب الأرناؤط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة بيروت، ط 1، (1416هـ/1995).

• أحمد بن شعيب النسائي، السنن، بعناية مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة

- المعارف للنر والتوزيع الرياض، ط 1.
- أحمد بن شعيب النسائي، كتاب الضعفاء والمتروكين، تحقيق بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط 1 (1405هـ/1985).
 - أحمد بن عبدالله العجلي، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم بترتيب الإمامين نور الدين الهيثمي وتقي الدين السبكي، دراسة وتحقيق عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، من دون ذكر دار الطبع.
 - أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بالخطيب البغدادي، الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، تحقيق إبراهيم بن مصطفى آل بحبح الدمياطي، دار الهدى مصر، ط 1، (1423هـ/2003).
 - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد حلب، ط 3، (1411هـ/1991).
 - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، بعناية إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة بيروت، ط 1، (1416هـ/1996).
 - أحمد بن علي بن حجر، لسان الميزان، بعناية الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى (1423هـ/2002).
 - تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، نشر كلية الشريعة بجامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة، طبع دار المأمون للتراث بيروت.
 - تاريخ يحيى بن معين رواية أبي الفضل عباس الدوري، بعناية الدكتور أحمد محمد نور سيف، من مطبوعات كلية الشريعة بجامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة، ط 1، (1399هـ/1979).
 - الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسُننه وأيامه، المشهور بصحيح البخاري بعناية أبي صهيب البكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع الرياض، (1419هـ/1998).
 - جمال الدين محمد بن عبدالله بن يوسف الزيلعي، نصب الراية لأحاديث الهداية، بعناية محمد عوامة، دار القبلية للثقافة الإسلامية جدة، ومؤسسة الريان بيروت، والمكتبة المكية، الطبعة ط 1، (1418هـ/1997).
 - حمزة عبدالله المليباري، علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ط 1، (1423هـ/2003).

- سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق وتخريج حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية القاهرة، ط2، (1983م).
- سليمان بن الأشعث السجستاني، السنن، بعناية فريق من بيت الأفكار الدولية، طبعة بيت الأفكار الدولية الرياض.
- سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني، دراسة وتحقيق الدكتور عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، مكتبة دار الاستقامة بمكة المكرمة، ومؤسسة الريان بيروت، ط1، (1418هـ/1997).
- طارق بن عوض الله، الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، مكتبة ابن تيمية القاهرة، ط1، (1417هـ/1998).
- عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، كتاب الجرح والتعديل، بعناية عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، طبعة دار المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط1، (1371هـ/1952).
- عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، كتاب العلل، تحقيق فريق من الباحثين، بعناية الدكتور سعد الحميد والدكتور خالد الجريسي، ط1، (1427هـ/2006).
- عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، بعناية شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2، (1418هـ/1998).
- عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق الدكتور همام عبدالرحين سعيد، مكتبة المنار الزرقاء الأردن، ط1، (1407هـ/1987).
- عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة والنشر، الطبعة الأولى (1398هـ/1978).
- عبدالله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق الدكتور سهيل زكار، دار الفكر بيروت، ط3، (1409هـ/1988).
- عبدالله بن محمد بن أبي الدنيا، كتاب مداراة الناس، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم بيروت، ط1 (1418هـ/1998م).
- علي بن عبدالله بن جعفر المديني، كتاب العلل، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي بيروت، ط2، (1980م).
- علي بن عثمان المارديني، الشهير بابن التركماني، الجوهر النقي المطبوع بهامش السنن الكبرى للبيهقي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط1، (1352هـ).
- علي بن عمر الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق

- وتخريج محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طبية الرياض، ط 1، (1405هـ/1985).
- علي بن عمر الدارقطني، المؤلف والمختلف، دراسة وتحقيق الدكتور موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط 1، (1406هـ/1986).
 - علي بن وهب، المشهور بابن دقيق العيد، الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، تحقيق سعد بن عبدالله آل حميد، دار المحقق للنشر والتوزيع الرياض، ط 1، (1420هـ).
 - عمر بن أحمد بن عثمان، المعروف بابن شاهين، الناسخ والمنسوخ في الحديث، حققه وعلّق عليه علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1، (1412هـ/1992).
 - محمد بن أحمد الدولابي، الكنى والأسماء، حققه وقدم له أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم بيروت، ط 1، (1421هـ/2000).
 - محمد بن أحمد بن حبان البستي، كتاب الثقات، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط 1، (1393هـ/1973).
 - محمد بن أحمد بن حبان البستي، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة بيروت، (1412هـ/1992م).
 - محمد بن أحمد بن حبان البستي، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، دار الصميعي الرياض، ط 1، (1420هـ/2000).
 - محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، بعناية شعيب الأرنؤوط، وحسين الأسد، مؤسسة الرسالة بيروت، ط 3، (1405هـ/1985).
 - محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق وشرح العلامة أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
 - محمد بن إسحاق بن خزيمة، مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ، المعروف بصحيح ابن خزيمة، بعناية الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي بيروت، (1400هـ/1980).
 - محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، دار الكتب العلمية بيروت.
 - محمد بن سعد بن منيع الزهري، كتاب الطبقات الكبرى، تحقيق الدكتور علي محمد عمر، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، طباعة الشركة الدولية

- للطباعة مصر، ط 1، (1421هـ / 2001).
- محمد بن طاهر بن علي المقدسي، كتاب أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، نسخه وصححه جابر بن عبدالله السريّ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (1428هـ).
- محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، كتاب العلل الكبير، بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق مجموعة من الباحثين، عالم الكتب بيروت، ط 1، (1409هـ / 1989).
- محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، الجامع المختصر من السنن عن النبي ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل، المعروف سنن الترمذي تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط 2، (1397هـ / 1977).
- محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق الحاكم الكبير، كتاب الأسامي والكنى، دراسة وتحقيق يوسف بن محمد الدخيل، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط 1، (1414هـ / 1994).
- محمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف الرياض، (1415هـ / 1995).
- مسلم بن الحجاج النيسابوري، الكنى والأسماء، دراسة وتحقيق عبدالرحيم محمد القشقرى، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.
- مسلم بن الحجاج النيسابوري، المسند الصحيح المشهور بصحيح مسلم، بعناية أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع الرياض، (1419هـ / 1998).
- من كلام يحيى بن معين في الرجال، رواية أبي خالد الدقاق، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث دمشق.
- هناد بن السري الكوفي، كتاب الزهد، تحقيق وتخريج عبدالرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي الكويت، ط 1، (1406هـ / 1985).
- يوسف بن عبدالرحمن المزّي، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحقيق عبدالصمد شرف الدين وزهير الشاويش، الدار القيمة الهند، والمكتب الإسلامي بيروت، ط 2، (1403هـ / 1983).
- يوسف بن عبدالرحمن المزّي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، بعناية الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، ط 3، (1403هـ / 1983).